المحور الرابع:

أهم المخاطر التي تهدد المجتمعات المعاصرة.

أولا–المخدرات:

1–نحو فهم للمخدرات:

المخدرات هي: الآفة الخطيرة القاتلة التي انتشرت في كافة المجتمعات بشكل لم يسبق له مثيل، حتى أصبحت خطرا يهدد هذه المجتمعات وتنذر بالانهيار. والمخدرات هذه السموم القاتلة، ثبت من الأبحاث والدراسات العلمية أنها تشل إرادة الإنسان، وتذهب بعقله، وتحيله بها لأفتك الأمراض، وتدفعه في أخف الحالات إلى ارتكاب الموبقات. وتبعا لانتشار هذه المخدرات ازداد حجم التعاطي، حتى أصبح تعاطي المخدرات وإدمانها وترويجها مصيبة كبرى ابتليت بها المجتمعات، وإن لم نتداركها ونقض عليها ستكون بالتأكيد العامل المباشر والسريع لتدمير كيان المجتمع وتقويض بنيانه، ذلك لأن الأفراد الذين يتعاطون المخدرات يتطور بهم الحال إلى الإدمان والمرض والجنون، ليعيشوا بقية عمرهم . إذا امتد بهم العمر . في معزل عن الناس وعلى هامش الحياة لا دور لهم ولا أمل.

ولابد من القول بأن الإدمان على المخدرات أو تعاطيها يرجع إلى التاريخ القديم إذ يضرب بجذوره فيه. إذ كان الإنسان منذ آلاف السنين يستعمل نباتات معينة تحتوي على مواد تغير من حالة العقل والإدراك والحس، وذلك من أجل الشعور بالسعادة أو تخفيف معاناة مريض معين أو نسيان معاناة الحياة وأعباءها. ومن بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها تأتي البيئة الأسرية أو المدرسية أو أصدقاء السوء أو ظروف العمل أو دور المجتمع أو وسائل التكنولوجية التي ساهمت في انتشار ما يعرف بالمخدرات الرقمية .

حيث تعرف المخدرات على أنها: العقاقير المجلبة للنوم أو التخديـر أو المواد التي تـؤثر على العقل وتخفف الألم، وتحدث النوم أو النسيان، وتحدث اعتمادا جسميا ونفسيا، وعند التوقف عن تعاطيها تحدث أعراض الانقطاع، بينما تعني المواد النفسية العقاقير التي تؤثر على الحالة النفسية والسلوك .

كما تعرف المخدرات بأنها: كل مادة مسكرة أو مفترة طبيعية أو مستحضرة كيميائيا من شأنها أن تزيل العقل جزئيا أو كليا، وتناولها يؤدي إلى الإدمان، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

كما تعرف المخدرات بأنها: تلك المواد التي تسبب تسمم الجهاز العصبي وهي مجموعة من المواد ينشئ عنها الإدمان، وبدون الأغراض التي يحددها القانون فإنه يحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها بحيث لا يجوز استعمالها إلا بواسطة من رخص القانون لهم بذلك.

أما المخدرات الرقمية أو ما يعرف عالميا Digital Drougsعبارة عن مقاطع نغمات موسيقية يتم سماعهاعبر سماعات لكلا الأذنين عالية الجودة، وذلك ببث ترددات معينة في الأذن اليمنى، وترددات منخفضة عنها بفارق محسوب في الأذن اليسرى أو يختلف فرق الترددات بين الإذنين بحسب نوع المخدرات المرغوب فيها، ويعمل تأثيرها من خلال اختلاف الترددين بين النغمات في الأذن اليمنى واليسرى، والذي يستحث الدماغ على محاولة التوفيق بين تغير الإشارتين المترددتين، مما يظهر الموجة الثالثة التي تسمع وتكون ذات التأثير المشابه لتعاطي المخدرات، وهذه العملية تجعل الدماغ في حالة غير مستقرة كهرومغناطيسيا، ويحفز الخلايا العصبية لإفراز هرمونات متفاوتة بحسب نوع المخدر منها على سبيل المثال (الدوبامين) الهرمون المعني باعتدال المزاج، أو كما يسمى هرمون السعادة، وهكذا ينقل التباين في ترددات الموجات الصوتية للعقل البشري

ومن أنواع المخدرات نجد المخدرات الطبيعية وهي: المخدرات المشتقة من نباتات الخشخاش، والقنب، والكوكا، والقات، حيث تحتوي أوراق هذه النباتات أو زهورها أو ثمارها على مواد مخدرة. إلى جانب المخدرات المصنعة منهاوأهمها المورفين، والهيروين، والكوكايين،والكودايين،والسيدولنوالديوكامفين، والكراك...الخ. كما نجد المخدرات التخليقية، وهذه المجموعة من المخدرات لا يتم استخراجها من نباتات طبيعية أو مشتقاتها، ولكن يتم صناعتها داخل المعامل من تركيبات كيميائية، وقد أدى التقدم العلمي الهائل إلى انتشار تلك المخدرات والمخدرات الرقمية، كما أدى إلى صعوبة الرقابة على صناعتها كعقاقير الهلوسة، والمسكنات المخدرة المنومات والمهدئات وغيرها.

ولقد أدت الأسباب الاقتصادية؛ دورا أساسيا في انتشار المخدرات على نطاق واسع، حيث تقوم دول عدة بزراعة وإنتاج أنواع شتى من المخدرات للحصول على أرباح منها، حيث تباع وتصدر إلى الدول الأخرى للاستفادة منها في النواحي الطبية، كما أنها تهرب وتباع في السوق السوداء بأثمان باهظة. كما يرجع تعاطي المخدرات إلى مشاكل أخرى كالفقر والبطالة في المجتمع خصوصا بين الشباب ، إضافة إلى غلاء الأسعار وانخفاض أجور العمال وطرد العمال بسبب زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، وكذا الضعف المالي والتقني للحكومات، إذ يؤدي ذلك إلى ضعف هذه الحكومات في محاربة عصابات المخدرات، مما يسبب تغلغلها داخل المجتمع

كما نجد للجوانب الاجتماعية دور في انتشار المخدرات، وذلك نتيجة التأثيرات والظروف التي توجه سلوك الانسان الاجتماعي ما يتلقاه من محيطه، ويعمل على تكوين شخصيته وتحديد سلوكه في المستقبل، فإن نشأ في أسرة سعيدة فإنه ينشأ سويا بعيدا عن العقد والانحراف والشذوذ، أما إذا نشأ الطفل في بيئة أسرية تسودها الخلافات بين الأبوين ، والإهمال 18والقسوة أو اعتياد الأسرة على المخدرات فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى انحراف الشخص عندما يكبر ولا يتمكن من التكيف مع مجتمعه، كما أن ضعف الوازع الديني وكثرة أصدقاء السوء وحب الاستطلاع والفضول في تجربة أشياء غير مألوفة يؤدي إلى السقوط في الهاوية والهلاك.

ناهيك عن الأسباب النفسية وهي الدوافع الداخلية التي تعتمل في نفس الفرد فتجعله يتعاط المخدرات سواء بصورة منتظمة أم في فترات حسب المناسبات أو الظروف ، فمن طبيعة النفس البشرية البحث عن الفرح والسرور والابتعاد قدر الإمكان عن المشاكل والمتاعب والهموم، ولكن تعقد الحياة المدنية الحديثة والتقدم العلمي والتفاوت الاقتصادي والفقر والجهل والتخلف ومتطلبات مادية شتى وحاجيات متنوعة تدفعه إلى سلوك أقرب الطرق وأسهلها وهو ينشد نسيان همومه وجلب اللذات والتخيلات والأوهام لنفسه، وهكذا نجده يقبل على المخدرات ويهرب من العالم الواقعي المر إلى العالم الخيالي، ولكن مع الأسف لفترة قصيرة لاتدوم إلا بضع ساعات

2- مخاطر المخدرات:

- **المخاطر الاقتصادية:** علاوة إلى أن المدمن إنسان غير منتج، فإنه يلحق بمجتمعه خسارة كبرى في الإنفاق على علاجه من الأمراض التي ينتجها الإدمان، وعلى إنشاء مصحات لعلاج آفة الإدمان بالذات، وعلى الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة المخدرات وملاحقة الاتجار بها والمهربين لها. ثم إن أسعار المخدرات الباهظة تستنزف الدخل القومي لتجتمع في أيدي قلة من الناس تعمل لحساب جهات إجرامية من المافيا

وسواها، كما أن كثرة مدمنيها يزيد من أعباء الدولة لرعايتها لهم في المستشفيات والمصحات، وحراستهم في السجون، ومطارة المهربين ومحاكمتهم.

- **المخاطر الصحية:** حيث يصاب الشخص المدمن جسميا نتيجة لسوء الصحة العامة، والضعف بأمراض مختلفة كفقدان الشهية، واضطراب الجهاز الهضمي، وتلف الكبد والتهاب المخ، كما يؤدي تناول بعض المخدرات إلى تغييرات عضوية في الجهاز العصبي، إلى جانب تحولات أخرى تتمثل في قلة الحركة والنشاط، ويهمل أداء واجباته ومسؤولياته ويصبح ذا مزاج منحرف في تعامله مع الناس .

المخاطر النفسية: للمخدرات تأثير خطير على الجهاز العصبي؛ كأن يشعر المتعاطي بالسرور أو الضيق والبطء الشديد، وبالتالي يفشل اجتماعيا ووظيفيا وسرعان ما يفقد عمله ومكانته لعدم تحمله المسؤولية، كما تجعل الشخص مسلوب الإرادة مشلول الفكر وغير قادر على التفكير السليم، فيصبح متقلب الأحوال وقد تؤدي به إلى الوفاة السريعة معظم الأحيان

- **المخاطر الاجتماعية:** إن المخاطر التي تصيب الفرد من جراء الإدمان على المخدرات، لابد أن تنعكس أثارها على المجتمع بصفة عامة، فتعاطيها وانتشارها في المجتمع يؤديان إلى تعطيل القوى البشرية في المجتمع، بحيث يتم تخصيص جزء كبير من أفراد المجتمع لمحاربة المخدرات من مدمنين وتجار ومهربين، بحيث يزداد عدد أفراد الشرطة والأطباء والمسئولين عن السجون وموظفي الرعاية الاجتماعية، مما يؤدي إلى حرمان المجتمع من هذه القوى الإنتاجية البشرية. بالإضافة إلى زيادة نفقات الدولة لعلاج وتأهيل ومكافحة الإدمان، بينما من الممكن أن توجه إلى جانب آخر منتج في المجتمع. كما يؤدي تعاطي المخدرات إلى زعزعة الأمن في المجتمع بسبب عصابات تصنيعها وتهريبها وترويجها، إلى اقتراف المتعاطين للجرائم للحصول على المال الكافي لشراء المخدر

ثانيا–الاجرام:

1– نحو فهم للإجرام:

يولد الإنسان وهو على الفطرة السليمة التي لا تعرف الأذى أو الإجرام، وتساهم البيئة المحيطة به في تشكيل شخصيته والتأثير فيه، وقد يتعرض بعض الأشخاص لتأثيرٍ سلبي من قبل البيئة المحيطة بهم، مما يجعلهم ينحرفون نحو فعل السلوكيات غير الجيدة، وارتكاب الممارسات غير المقبولة بالنسبة لإنسان سوي، مما يقودهم إلى الجرائم. حيث تعرف الجريمة بأنها: أي انحراف عن مسار المقاييس الجمعية، التي تتميز

بدرجة عالية من النوعية والجبرية والكلية؛ ومعناه أنه لا يمكن للجريمة أن تكون إلا في حالة وجود قيمة تحترمها الجماعة فيها، كما أنها توجه عدواني من قبل الأشخاص الذين يحترمون القيمة الجمعية، تجاه الأشخاص الذين لا يحترمونها.

كما عرفها البعض بأنها: عمل أو امتناع عن عمل شيء ينص القانون عليه، ويجازي فاعله بعقوبة جنائية. ويختلف مفهوم الجريمة كذلك بحسب المنظور الذي ينظر له من خلاله.

كما تعرف الجريمة في علم الإجرام مفهوم آخر جرى العمل على تسميته بالمفهوم الاجتماعي للجريمة، وهو مفهوم يختلف عن المفهوم القانوني، إذ الأخير في صيغته التقليدية–يحصر الجريمة في سلوك–فعلا أو امتناع–يخالف قاعدة جنائية ويتقرر لمن يرتكبه جزاء جنائيا

حيث لا يمكن اعتبار سلوك معين جريمة، إلا إذا كان للسلوك مظهر خارجي معين، أو ضرر ناتج عن هذا السلوك، حيث أن الجريمة لها وقع ضار على المصالح الاجتماعية، فلا يكفي قيام حالة فكرية أو انفعالية مجردة، فلو فكر شخص ما في ارتكاب جريمة وعدل عن هذا قبل إتيان أي فعل فلا يعتبر مرتكب للجريمة. كما يجب أن يكون الضرر محرما ومعرفا في قانون العقوبات، فالسلوك الموجه ضد مجتمع لا يعد جريمة إلا إذا كان محرما قانونا. كما يجب أن يكون هناك تصرف سواء كان إيجابيا، أم سلبيا عمديا، أم غير عمدي يؤدي إلى وقوع الضرر. http://art.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=8&lcid=48793

إلى جانب توافر القصد الجنائي، ويشيرهول Hallإلى بعض رجال القانون يخلطون بين القصد والباعث، فالأول هو العمل الإرادي الموصل للنتيجة، والأخر هو الأسباب والدافع للوصول إلى الغاية والقضاء الجنائي يتحقق بالأول لا بالأخير، وقد تكون البواعث على الجريمة نسبية ولكن القصد في حد ذاته يجب أن يكون قصدا، للوصول إلى نتيجة ضارة يجرمها القانون الجنائي. ويجب أن يكون هناك تلاقي وانصهار بين التصرف والقصد الجنائي، مع ضرورة توافر علاقة سببية بين الضرر المحرم قانونا وسوء التصرف. ويجب أن يوجد عقاب محدد قانونا، فلا يكفي أن يكون القانون قد بين الضرر وحده، وإنما يجب أن يكون إضافة إلى هذا أن النص قد حوى تهديدا بالعقاب لكل من يخرج على أحكامه والتصرف الإرادي يجب أن يكون مستوجبا لعقاب القانون.

توجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الجرائم، كضعف الوازع الديني الذي يعتبر من الأسباب الرئيسة في انحراف الأولاد، وقد تبين أن ضعف الوازع الديني كان سببا في ارتكاب كثير من الجرائم، وذلك لأن وجود الوازع الديني يكون رادعا للشخص من فعل الجريمة، لأن هناك محاذير شرعية تحرم على الشخص الوقوع فيها، فوجود الوازع الديني يكون حصنا منيعا للشخص من الانحراف وسلوك طريق الجريمة أيا كان نوعها. ومن العوامل الكبيرة التي تؤدي إلى انحراف الولد؛ رفقاء السوء والخلطة الفاسدة، ولقد ذكر كثير من الدراسات التي أجريت في المجتمع؛ أن معظم مرتكبي الجرائم والانحرافات يرتبطون بجماعات من الرفاق يميل أعضاؤها ويشيع عندهم ممارسة الأفعال الإجرامية المحرمة، والعلاج يكون بأن يراقب الآباء والأمهات أولادهم مراقبة تامة خاصة في سن المراهقة، ليعرفوا من يخالطون، ويصاحبون، وإلى أين يغدون ويروحون.

إلى جانب البطالة التي تعتبر سبب رئيس في انحراف الأولاد، وقد انتشرت في مجتمعنا انتشار كبيرا، وعلاجها يكمن في تأمين سبل العمل للعاطلين، سواء أكان ذلك في أجهزة الدولة أم في القطاع الخاص، بعد تدريبهم وتعليمهم حتى يكونوا منتجين. بالإضافة لعوامل وراثية؛ إذ إن الميول للجريمة قد يعتبر عاملا جنينا ينتقل بين الأفراد. والإصابة بأمراض نفسية؛ إذ تشير الدراسات، والأبحاث الطبية، إلى أن أغلب المجرمين يعانون من اضطرابات نفسية، وسلوكية؛ بسبب تأثرهم بمجموعة من العوامل المحيطة بهم، مثل: طبيعة التربية الأسرية. وتعاطي المُسكِرات والمُخدّرات: وتداول صور الإجرام والإرهاب: حيث إن 70% من جرائم القتل تعودُ لتعاطي الفرد للمخدرات. تأثير العوامل الاجتماعية؛ إذ إن البيئة التي يتواجد بها المجرم تساهم في تحفيزه لارتكاب الجريمة، وخصوصاً الجرائم المرتبطة بالسرقة، والنصب، والاحتيال. حدوث أزمة اقتصادية شديدة تؤثر على المجتمع، والأفراد المتواجدين فيه، والتي قد تؤدي إلى انتشار المجاعات، والأمراض، والتي تعتبر من محفزات الجرائم. ارتكاب الجريمة من أجل حماية النفس، وتعد من الأسباب قليلة الانتشار؛ إذ إن الإنسان يرغمُ على القيام بالجريمة، في حال تعرضت حياته، أو حياة شخص آخر للخطر، وتعتمد العقوبة الخاصة بهذا النوع من الجرائم على حسب طبيعة ارتكابها.

وهناك العديد من التصنيفات التي يمكن من خلالها تقسيم الجريمة، فالجريمة تختلف من حيث طبيعتها، وفي حق من نفذت فيه، وفي حدة تنفيذها أو درجتها، فنجد المخالفة الجنحة، الجناية. ويمكن تقسيم الجرائم بسبب طبيعتها إلى الجرائم الاجتماعية والجرائم السياسية، الجرائم الاقتصادية والجرائم الالكترونية التي تعرف

بأنها "الجرائم التي ترتكب ضد أفراد أو مجموعات مع وجود دافع إجرامي لإلحاق الضرر عمدا بسمعة الضحية، أو التسبب في الأذى الجسدي أو النفسي للضحية بشكل مباشر أو غير مباشر، باستخدام شبكات الاتصال الحديثة مثل الإنترنت (غرف الدردشة، البريد الإلكتروني...)، والهواتف الجوالة (الرسائل النصية القصيرة ورسائل الوسائط المتعددة .وتشمل الجرائم الإلكترونية أي فعل إجرامي يتم من خلال الحواسيب أو الشبكات كعمليات الاختراق والقرصنة وانتهاك حقوق التأليف، ونشر الصور الإباحية للأطفال، ومحاولات استمالتهم لاستغلالهم جنسيا، والتجارة غير القانونية (كتجارة المخدرات)، والسرقة المالية، كما تضم انتهاك خصوصية الآخرين عندما يتم استخدام معلومات سرية بشكل غير قانوني، وغيرها من الجرائم العابرة للحدود.

2- مخاطر الاجرام:

الاجرام مرض اجتماعي خطير، تمتد جذوره إلى مختلف نواحي المجتمع، حتى إن المعنيين في شؤون الجريمة قد شبهها بالسرطان الذي يصيب الإنسان، ويغرس في جذوره في مختلف نواحي الجسم، حيث أن ألاف من المجرمين يعاقبون سنويا. ولا شك أن عقاب المجرمين ومحاكمتهم يكلف مبالغ طائلة تصرف سنويا في كفاح الإجرام، فضلا عن تلك التي تصرف لغرض علاجهم، وإصلاحهم، وإعدادهم، وتأهيلهم، ليعودوا إلى المجتمع منصلحين، فضلا عن الإضرار المعنوية التي تترتب على انتشار الجريمة، حيث أنها تشيع الخوف والقلق في نفوس المواطنين، إضافة إلى تهديد أمن وسلامة واستقرارا المجتمع، وما يصاحب ذلك من خوف الأفراد وفزعهم.

هذه العوامل مادية كانت أم معنوية تستنزف جهودا من الدولة لمكافحتها، وتخليص الهيئة الاجتماعية من إضرارها، ففي بلد تكثر فيه الجرائم ينتاب المواطن خوف على حياته وماله وأبنائه، مما يمزق الروابط الإنسانية والثقة المفترض أن تكون متبادلة بين البشر، ويباعد بين مواطني البلد الواحد؛ فيجعل من ذلك الكائن الاجتماعي أصلا كائن يركز حياته حول ذاته غير مكترث بأقرانه، مما يقطع الصلة بينه وبين ما تفرضه عليه الحياة الاجتماعية، من تعاون وتعاضد وتضحية في سبيل توازن اجتماعي ضروري للوجود الإنساني المتكامل. إلى جانب انتشار الجريمة واتساع رقعتها؛ تؤدي إلى تصدع الثقة والطمأنينة في نفوس المواطنين، والانقلاب الأخلاقي وبالتالي ما يشجع على التقلص الاجتماعي، وعلى المواقف السلبية العدائية من المجتمع، وعجز السلطات المنوط بها أمر مكافحتها عند بسط حمايتها على المواطنين، وعن التصدي للمجرمين ببادرة وقائية علاجية.

كما تظهر مخاطر الاجرام في الضياع والشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المجرم، بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الاجرامي، والذي سيؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار، كما تفسح الجريمة هامشا أوسع من التحرر من الامتثال والانصياع، كما تلعب دورا محفزا على الابتكار والابتداع وطرح أفكارا وتحديات جديدة، واتخاذقرارات محسوبة حول الانخراط في الأنشطة الإجرامية، بعددراسة ما يمكن أن يسفر عنه الاجرام من منافع أو أخطار. فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجرامية، حول جرائم السرقة والابتزاز والرشوة، والتهرب من الضريبة التي يحدث أكثرها في أوساط تلك الفئات التي تتمتع بالنفوذ الاقتصادي السياسي أو الاجتماعي.

إلى جانب انتشار مفهوم"الوصمة" التي يمثل الاجرام بالنسبة إليها عملية تفاعل مستمرة بين المنحرفين وغير المنحرفين،وتؤكد هذه الفكرة على أن جهات ومؤسسات معينة، هي التي تفرض على الآخرين تعريفا محددا للإجرام، على أساس أخلاقي أو غيره، والإطار العام الذي يدور فيه الاجرام، إنما يضعه الأغنياء مقابل الفقراء والرجال مقابل النساء، وكبار السن إزاء الشباب والأكثرية الإثنية مقابل الأقليات، ويعتقد Becker أن السلوك الاجرامي يحدد بعوامل تراكمية تسهم في الاجرام كطريقة ارتداء الملابس أو أسلوب الحديث أو الموطن الأصلي، وعملية الوصم لا تقتصر على إبراز المؤشرات التي تسهم في التصور الاجتماعي للإجرام، بأنها تؤثر في تصور الإنسان لنفسه أيضا، وفي مثل هذه الحالات يصبح "الوصم" عنصرا أساسيا في هوية الشخص، وقد يؤدي إلى استمرار السلوك المنحرف وتكثيفه .

ميل النظام القانوني في بعض المجتمعات إلى الإجحاف بحقوق الطبقات المستضعفة المرتكبة للإجرام لصالح الفئات الأقوى، ويتبدى ذلك في الميل إلى قمع الفقراء والمستضعفين الكادحين، والتهاون بحق كثير من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي في عدد كبير من الأوضاع، والحالات مثل الفساد والتهرب من الضرائب، أو الالتفاف على القوانين والأحكام القضائية بفعل قدرتهم على تمويل المستشارين والمحامين للدفاع عنهم. مما يزيد من معدلات الاجرام نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وقضايا السلطة والصراع السياسي في المجتمع، وعدم فهم أنشطة الجريمة في المجتمع في سياق شيوع اللامساواة، وتضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية.

ثالثا–البطالة:

1– نحو فهم للبطالة:

قد يبدو للوهلة الأولي أن تعريف العاطل بأنه: من لا يعمل هو التعريف الصحيح والكافي، ولكن الحقيقة هو أن التعريف غير كاف وغير دقيق، فليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلا، كما أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعتبر أيضا عاطلا، فدائرة من لا يعملون تعتبر أكبر بكثير من دائرة العاطلين،فعند إعداد الإحصاءات الرسمية عن البطالة لابد أن يكون قادرا على العمل،وبالتالي يخرج عن دائرة العاطلين كل من العجائز والمرضي، وأن يبحث عن فرصة للعمل، و بالتالي يخرج بذلك من دائرة العاطلين كل من الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات ممن هم في سن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه. كما يخرج أيضا بمقتضى هذا الشرط الأفراد القادرين على العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما نتيجة لفشلهم السابق في الحصول على عمل، وكذلك يخرج من دائرة العاطلين أولئك الذين لا يبحثون عن عمل نتيجة لكونهم على درجة عالية من الثراء تجعلهم في غني عن العمل. فالبطالة هي كل إنسان قادرا على العمل، راغبا فيه باحثا عنه، يقع في دائرة القوى المنتجة أي يكون عمره ما بين 15 و60 سنة مدربا على العمل أي له حرفة أو خبرة ما، ولا تتوفر لديه فرصة للعمل ولا يملك رأس مال نقدا كان أو عينا.

ترجع الدول الحديثة أسباب البطالة إلى التخلف الاقتصادي في الدول النامية؛ وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعا ، ذلك إن الزيادة السريعة في النمو السكاني؛ وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي الى زيادة نمو القوى العاملة. ندرة الموارد الاقتصاديةأدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين، خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل عبئا إضافيا على الدولة في تمويل عمليات التنمية. عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة، ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم. عدم تحديث وتطوير اساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في اماكن الانتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.

انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي، الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقا لما يتطلبه سوق العمل؛ المتجددوالمتغير باستمرار في ظل الطفرة التكنولوجية. توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة. انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه، وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية. الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الاعفاء من الخدمة العسكرية ، رغم ما تتمتع به الدول العربية من موارد بشرية فهي لم تصل الى تشغيل كامل للقوى العاملةالمتاحة بها، حتى بالنسبة للدول خفيفة السكان مثل الكويت ،حيث يصل حجم البطالة بها الى 8886عاطل عام 1980 ، عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار، لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل، ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم، لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية هناك عدة أنواع للبطالة نذكر منها البطالة الدورية، البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية،البطالة السافرة والبطالة المقنعة، البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية،البطالة الموسمية.

2- مخاطر البطالة:

تشكل البطالة سببا رئيسيا لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديداواضحا للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاحرمانه من الشعور بجدوى وجوده، وفي إجمال المخاطر الناجمة عن البطالة، يذكر أن معظم المشكلات الاجتماعية، والنفسية، والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة البطالة، كانت البطالة هي العامل المشترك في خلقها واستفحال خطرها، و يمكن تلخيص هذه المخاطر في النقاط التالية:

- **المخاطر الاجتماعية للبطالة:**

تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول

الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضاً، أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معا، ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني، كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ، وإنما هي ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، في العملية الاقتصادية–الاجتماعية كلها الجارية اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الأصعدة، الدولية والإقليمية والمحلية .

إذ يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطله، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش (الكسب) أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنساء، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في بحبوحة من العيش، ومما هو جدير بالذكر أنه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيما، حيث تؤثر تأثيرا سلبيا على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته، بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه، وتساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي، وتؤدي حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل، وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية على إصابة غالبية الشباب المتعطل عن العمل، بحالة من الإحباط الشديد المزمن وحالة من عدم الثقة بالنفس، وخاصة لدى الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية، مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جديا بالانتقام من المجتمع الذي يرفض منحهم فرصة العيش الكريم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتحقيق ذواتهم وتجسيد طموحاتهم من خلال تحصنهم بالعمل، وأيضا يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالهجرة إلى مجتمعات أخرى.

- **مخاطر الصحة النفسية للبطالة:**

تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أنكثيرامن العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية فمثلا، يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة، ممايؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية، كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعدالدراسة، بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب

عليهم الاتصاف بحالة من البؤس والعجز، ويعد من أهم مظاهر الاعتلال النفسي التي قد يصاب بهاالعاطلون عن العمل بالاكتئاب، حيث تظهر حالة الاكتئاب بنسبة أكبر لدىالعاطلين عن العمل مقارنة لأولئك ممن يلتزمون أداء أعمال ثابتة ، وتتفاقم حالةالاكتئاب باستمرار وجود حالةالبطالةعند الفرد ، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات ، وتؤدي حالة الانعزالهذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم، وكثيرا ما تتمثل هذه الوسائل في تعاطي المخدرات أو الانتحار، ومع الشعور بتدنياعتبار الذات الذي يؤصد العمل لدىالإنسان روابط الانتماء الاجتماعي، مما يبعث نوعا من الإحساس والشعور بالمسؤولية ،ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز، والضجر وعدم الرضا، مما ينتج عنه حالة من الشعوربتدني الذات وعدم احترامها.

- **مخاطر الصحة الجسمية والبدنية للبطالة:**

إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل، تكونسببا للإصابة بكثير من الأمراض؛ وحالة الإعياء البدني كارتفاع ضغط الدم، وارتفاعالكولسترول، والذي من الممكن يؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية، إضافةإلى معاناة سوء التغذية، أو الاكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحيحة

المخاطر الأمنية والسياسية للبطالة:

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة؛ والتي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمنبالوعود والآمال المعطاة لها، وهي ترفع شعار التململوالتمرد، ومع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمسلهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقمالأزمة ، فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسعوبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين، حيث أن مبدأ إرساءالعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفعراية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظعلى كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي

من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف.

- **المخاطر الاقتصادية للبطالة:**

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر . أيضا . من العوامل المشجعة على الهجرة، ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد غالبا. افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10 – 15% من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم . حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة . حوالي 180 مليون شخص.أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الانتاج، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدلات البطالة، وهكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة ومنذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة، كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية .